السيد الحكيم يؤكد دعم العراق لإيران ويدعو إلى ترصين الجبهة الداخلية وتكريس الوحدة الوطنية

أكد السيد الحكيم، رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية، خلال استضافته في ديوان بغداد للنخب السياسية والاجتماعية، على أهمية دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مواجهة التحديات الأخيرة، مجددًا إدانته للهجمات التي تعرضت لها من قبل الكيان الإسرائيلي، رغم التزام إيران بمبادئها الشرعية والإنسانية وشفافيتها في التعامل مع ملفها النووي.

وأشار سماحته إلى أن العالم تفاجأ بالهجوم الإسرائيلي رغم استمرار المفاوضات، لافتًا إلى أن إيران دولة مؤسسات قادرة على تجاوز الخسائر من خلال تعويض المناصب القيادية بسرعة وكفاءة. كما شدد على أن الحروب لا تُختزل بجولة واحدة، بل هي مسارات متعاقبة، مشيدًا بوحدة الموقف الداخلي الإيراني تجاه الأزمة.

وفي سياق متصل، شدد السيد الحكيم على ضرورة ترصين الجبهة الداخلية العراقية في ظل ظروف المنطقة المتوترة، مؤكدًا أن الطائفية في مثل هذه الأوضاع تمثل خطيئة وطنية، وداعيًا إلى تعزيز قيم الوحدة والتنوع الذي يشكّل ثروة حقيقية للعراق.

وفي حديثه عن الانتخابات المقبلة، وصفها سماحته بالمصيرية والتأسيسية للمرحلة المقبلة، مثنيًا على نسب تحديث البطاقات البايومترية، وداعيًا إلى تهيئة بيئة مشجعة للمشاركة الواسعة والواعية. كما أشار إلى تعليق انتخابات الخارج بسبب ارتفاع الكلفة وضعف المشاركة، داعيًا النخب إلى تحمل مسؤولية توعية المواطنين بأهمية هذه العملية الديمقراطية.

وعن الوضع السياسي الداخلي، أكد السيد الحكيم أهمية بناء الدولة على أسس عقلانية وعادلة، وضرورة الموازنة بين العقل والعاطفة في اتخاذ المواقف، مجددًا التأكيد على أن النظام البرلماني هو الضامن لتمثيل المكونات جميعها. كما أشار إلى أهمية تفعيل البرامج الاستراتيجية ذات الأولويات الواقعية، وضرورة إسناد المناصب الإدارية للكفاءات بعيدًا عن المحاصصة.

كما لفت إلى أن تحالف قوى الدولة الوطنية يطرح رؤى وبرامج واقعية قبيل الانتخابات، ويسعى من خلال زياراته للمحافظات إلى تعزيز الوحدة والانتقال من التعايش السلمي إلى التكامل الإيجابي في إدارة التنوع.

وفي ملف الخدمات، دعا السيد الحكيم إلى إنصاف ذوي الإعاقة وتوفير احتياجاتهم الأساسية، كما شدد على ضرورة معالجة الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ضمن الأطر الدستورية والفنية.

وفي ختام حديثه، أشار سماحته إلى أهمية مراجعة العقد الاجتماعي والدستور بما يضمن تمثيلاً عادلاً لجميع المكونات، داعيًا إلى معالجات واقعية لأزمة شح المياه من خلال تبني وسائل ري حديثة تضمن استدامة الموارد المائية.